

## السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن

# SUN-Yemen

## التزامات اليمن للتغذية 2021-2030 في قمة التغذية من أجل النمو 2021

### الاتزام 1 تعميم التغذية في حزمة خدمات الصحة والتغذية الأساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على تضمين إجراءات التغذية في توجهات التغطية الصحية الشاملة الوطنية من أجل ضمان إمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، وتوافر حزمة خدمات الصحة والتغذية الأساسية (ESP). ستحدد خطة العمل الوطنية المسؤوليات عبر جميع مكونات الأنظمة الصحية من خلال تفعيل حزمة الخدمات الأساسية على الصعيد الوطني. سيتم تحقيق ذلك من خلال:

1. تحسين تغذية الرضع وصغار الأطفال من خلال زيادة ممارسات الرضاعة الطبيعية الحصرية بنسبة 30٪ للرضع دون سن 6 أشهر.
2. زيادة الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول للأطفال من سن 6 إلى 23 شهرًا بنسبة 20٪.
3. دمج إجراءات التغذية الأساسية (ENA) من خلال منصات برنامج التحصين الموسع (EPI).
4. توسيع نطاق التدخلات التغذوية لليافعات (بما في ذلك مكملات حمض الفوليك).
5. توسيع نطاق خدمات صحة الأم والتغذية للحوامل والمرضعات (بما في ذلك مكملات حمض الفوليك).
6. توسيع نطاق التدخلات الصحية والتغذوية المجتمعية من خلال متطوعي الصحة والتغذية المجتمعيين (CHNVs).

### الاتزام 2 الروابط مع القطاعات الأخرى لتقديم حزمة خدمات الصحة والتغذية الأساسية

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على تعزيز النظم لتقديم حزمة خدمات الصحة والتغذية الأساسية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة ولتحسين التغذية من خلال تعزيز قدرات الزراعة ومصايد الأسماك والتعليم والصحة والصناعة والسياسة الاجتماعية للتغذية وقطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على المستوى الوطني والمحلي لتقديم إجراءات التغذية من خلال حزمة خدمات الصحة والتغذية. وسيتحقق ذلك من خلال:

1. تطوير وتشغيل خطة تنمية القدرات الشاملة لجميع القطاعات ذات الصلة.
2. دعم الأنشطة الرئيسية الحساسة للتغذية لتتماشى مع الخطط القطاعية ذات الصلة بما يتماشى مع حزمة الخدمات الأساسية، واستراتيجية التغذية الوطنية 2022-2030 وخطة عمل اليمن بشأن الهزال (YAP).
3. بناء مهارات الموارد البشرية في مجال التغذية، وتطوير التوجيه الفني، وتوفير المعدات اللازمة والأدوية الأساسية، وتعزيز سلسلة التوريد.

### البيئة القانونية للتغذية ضمن حزمة الخدمة الأساسية

### الالتزام 3

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على تعزيز السياسة والبيئة التنظيمية للتغذية ضمن التغطية الصحية الشاملة. ستدعم الأطر التنظيمية والتشريعية تحقيق التغطية الصحية الشاملة (التغذية الصحية الشاملة، نقص التغذية الذي يؤدي إلى سوء التغذية ونقص الوزن والهزال والتقزم و / أو نقص المغذيات الدقيقة والتغذية الزائدة التي تؤدي إلى زيادة الوزن والسمنة و / أو الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي)، وسيتم تحقيق ذلك من خلال:

1. مراجعة الوضع الحالي واعتماد سياسات وأنظمة تمكينية.

### تمويل الزراعة ومصايد الأسماك والنظم الغذائية

### الالتزام 4

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على تطوير سبل مالية مبتكرة لأنظمة الغذاء بما في ذلك الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية)، ومصايد الأسماك، وسلامة الأغذية، وتطوير بحوث نظم الغذاء وتحسين التغذية لأنماط الاستهلاك الصحي. سيتحقق ذلك من خلال:

1. الاستثمارات على المستويين الوطني والمحلي.

2. تطوير وتنفيذ وتمويل الخطط الوطنية، والإستراتيجيات / السياسات التي تكون واعية بالمخاطر وحساسة للنزاع وقابلة للتكيف.

### دعم مغيرات اللعبة لتحسين أنظمة الغذاء

### الالتزام 5

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على بناء وتعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة لتعزيز النظم الغذائية، من خلال:

1. تطوير وتعزيز آليات التنسيق الوطنية والمحلية لمنصات النظم الغذائية وأصحاب المصلحة.

2. دعم إضافة سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية المحلية مثل البستنة، الألبان، الحبوب، مصايد الأسماك،... إلخ

3. تعزيز وتبني التدخلات التغذوية المراعية للوقاية من سوء التغذية لدى الأطفال وخاصة للحد من مستويات التقزم.

4. بناء قدرات برامج / هيكل الدستور الغذائي الوطنية وتعزيز مشاركتها على الصعيد العالمي في اجتماع الدستور الغذائي من خلال: معالجة نقاط الضعف أو الثغرات؛ تطوير المواصفات الغذائية الوطنية على أساس نصوص الدستور حسب الاقتضاء؛ دعم نقطة اتصال كودكس لتعمل بشكل جيد؛ وضع وتشغيل خطة عمل متعددة القطاعات لسلامة الأغذية في قطاع الصحة؛

5. تحليل مشترك متعدد القطاعات للاحتياجات قبل وأثناء وبعد الاستجابة الإنسانية، وإدراج مقاييس أوسع للحاجة التغذوية والتقدم المحرز، قد تشمل هذه التدابير على سبيل المثال لا الحصر:

- الالتزامات بقياس التنوع الغذائي الأدنى للجميع.

- تدابير لتقييم تأثير أنماط توافر الأغذية الموسمية على ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال والتنوع الغذائي للأسر.

6. تعزيز قدرة الموظفين الوطنيين والمحليين والمجتمع لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية.

## الالتزام 6 القوانين والتشريعات الخاصة بالغذاء والتغذية

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على البناء على تحليل الوضع بشأن القوانين والسياسات والتشريعات واللوائح المتعلقة بالغذاء والتغذية والسلامة الغذائية لتطويرها أو مراجعتها بناءً على التوصيات العالمية المحدثة (قوانين وسياسات ولوائح الغذاء والتغذية اليمنية)، ضمان التنفيذ والإنفاذ من خلال:

1. تعزيز المؤسسات الوطنية القائمة أو منصات التنسيق لرصد قوانين وتشريعات الأغذية وتنفيذ اللوائح وضمان إنفاذها.

## الالتزام 7 تفعيل خطط التغذية متعددة القطاعات

بحلول عام 2025، ستعمل الحكومة اليمنية على تفعيل خطط العمل التغذوية متعددة القطاعات لتحقيق نتائج تغذوية أفضل. وسيتم تحقيق ذلك من خلال: المناصرة وتعزيز التنسيق مع مختلف القطاعات من خلال تنفيذ إطار المساءلة متعدد القطاعات، خطة العمل متعددة القطاعات في اليمن (MSNAP) وخطة العمل لمجابهة هزال الأطفال (YAP).

1. سيتم التنسيق بين السلطات الوطنية بدعم من اليونيسف ومجموعة التغذية.

## الالتزام 8 العلاقة بين التدخلات التنموية والإنسانية والسلام

بحلول عام 2025، ستعمل الحكومة اليمنية على تعزيز الانتقال بين البرامج الإنسانية والإنمائية عبر القطاعات من أجل تحسين التغذية، بما في ذلك زيادة الاستثمار في التأهب والتعافي بقيادة السلطات الحكومية، سيتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، مع مراعاة السياق المحلي. هذا يشمل:

1. التحديث والتنفيذ والتمويل المشترك لخطط وسياسات التغذية الوطنية؛
2. آليات تنسيق ورقابة متفق عليها بشكل مشترك، مع روابط محددة بوضوح وخطوط واضحة للمساءلة من أجل سد الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛
3. تعمل الوزارات القطاعية بدعم من وكالات الأمم المتحدة ومجموعة التغذية على آليات التنسيق الوطنية والمحلية الحالية وتعززها، والارتباط بالمنصات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك توسيع نطاق شبكات التغذية (شبكة أعمال SUN (SBN)، وشبكة حركة رفع مستوى التغذية للمجتمع المدني (SCOs)).
4. تعزيز توطيد الأعمال الإنسانية بين الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية والحكومة في اليمن.

## الالتزام 9 تفعيل شبكات التغذية الوطنية

بحلول عام 2025، ستعمل الحكومة اليمنية على إنشاء وتعزيز آليات التنسيق الوطنية والمحلية، والارتباط بالمنصات وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال:

1. إنشاء شبكة أعمال SUN (SBN)،
2. إنشاء شبكة حركة رفع مستوى التغذية للمجتمع المدني (SCOs).

بحلول عام 2030، ستعمل الحكومة اليمنية على تعزيز نظام معلومات التغذية الوطني، وهذا يشمل المسوحات والرصد والمراقبة الروتينية واستكشاف الفرص لتعزيز رقمنة البيانات؛ التقييمات؛ وتعزيز قدرات الموارد البشرية، ستعمل الحكومة أيضاً على تنسيق بيانات التغذية وأنظمة المعلومات عبر القطاعات، وتعكس المعايير والمؤشرات الأساسية التي تتماشى مع استراتيجية التغذية الوطنية؛ بالإضافة إلى تطوير إطار وطني متعدد القطاعات لرصد التغذية والتقييم والمساءلة من خلال تعزيز معلومات التغذية متعددة القطاعات، وبناء مؤشرات / بيانات قطاعية متعددة، وإطار مساءلة لرصد التغذية وتقييمها.

### تقييم التقدم

عملت السكرتارية مع القطاعات المعنية ومنظمات الأمم المتحدة على تحديد هذه الالتزامات ومتطلباتها، وستعمل القطاعات والمنظمات النظيرة على تنفيذ هذه الأنشطة، بينما ستعمل السكرتارية على متابعة مستوى التنفيذ وتقييم التقدم في تنفيذ الأنشطة، بالإضافة إلى حشد المزيد من الموارد من المانحين لتنفيذ هذه الالتزامات والتي ستحقق منجزات ملموسة على مستوى الوطن.